أضواء على أداء نواب الإخوان المسلمين

في برلمان ٢٠٠٥-٢٠١٠

أضواء على أداء
الإخوان المسلمين
في
برلمان 2005 - 2010

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد الكتاتني

عضو مكتب الإرشاد و رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين

تمر بلادنا بمرحلة تاريخية فاصلة تستوجب منا جميعا أن نتكاتف من أجل نوجيه بلادنا لأفضل مسار وكي يستعيد الوطن حريته التي سلبها مجموعة من المفسدين واصحاب المصالح

فنحن مقبلون على انتخابات برلمانية تتبعها مباشرة انتخابات رئاسية وفي ظل التجارب الماضية والتي شملت انتخابات المحليات وانتخابات الشوري وما تم فيهما من تزوير فاضح لإرادة الشعب مما يحتم على جميع القوي ان توجه كل قواها من اجل تحقيق مطالب الشعب في ضمانات حقيقية تضمن تحقيق ارادته من خلال صناديق الانتخابات .

ويسرنا في هذا التوقيت ان نقدم نبذة مختصرة عن أداء كتلة نواب الإخوان المسلمين بمجلس الشعب المصري لتوضح بشكل عملي المبادئ السامية لجماعة الإخوان المسلمين وتجعلها حقيقة ماثلة أمام الجميع , لقد أعلن الأمام الشهيد حسن البنا منذ عشرات السنين لشعبنا ولآبناء أمتنا إعلانه الشهير "ليعلم قومنا أنهم أحب إلينا من أنفسنا وإنه لحبيب إلينا أن نقدم أنفسنا فداء لعزتهم وكرامتهم " لقد كان نواب الإخوان نموذجا لعفة النفس وطهارة اليد وعلو الهمة وضربوا نموذجا رائعا في التعاون مع زملائهم وكانوا مثلا يحتذى في العمل الجماعي الهادف والمنظم

ونحن اذ نقدم هذا النموذج المختصر يسرنا أن تبعه بأخر شامل جامع يتخذه الباحثون والمفكرون المتعمقون مرجعا لأداء النواب خلال السنوات العشر الماضية منذ 2000 إلي 2010

ونحمد الله سبحانه وتعالي ان وفقنا لخدمة شعبنا والوفاء بشرف التمثيل الذي احاط به أعناقنا

والله أكبر ولله الحمد

بين يدي القارئ
بقلم الدكتور حمدي حسن
امين الإعلام والمتحدث الإعلامي

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله
يسرنا أن نتقدم لآهالينا الذين شرفونا باختيارنا لتمثيلهم تحت قبة البرلمان بهذا الملخص المركز والمصورعن أداء كتلة نواب الإخوان خلال خمس سنوات وقد القينا الضوء بشكل اكبر على ما يخص التعليم والصحة والبيئة فهم قاطرة التنمية لمن يستهدف تنمية حقيقية لبلاده
ونحن راضون تماما عن أدائنا بالمجلس خلال 5 سنوات كمعارضة أساسية وإذا كان المجلس اصدر تشريعات لاترضينا ولم نوافق عليها بل و نعتبرها كارثية مثل التعديلات الدستورية أو مد حالة الطوارئ بالبلاد إلا أن الأغلبية هي من تتحمل وزر هذه التشريعات أما نحن فقد رفضناها بشدة وبكل الوسائل المختلفة .
لقد كان أداء كتلة الإخوان طوال الخمس سنوات الماضية مشرفا حيث توازن الأداء بين الواجب الرقابى والواجب التشريعي ولم ننس دورنا الخدمي بدوائرنا والتي يشهد بها أهالينا كلهم .
فمن الناحية التشريعية تقدم نواب الاخوان بالعديد من مشروعات القوانين في مجالات مختلفة وآخرها مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية كما ساهم النواب بايجابية عالية في كل القوانين التي تمت مناقشتها وادخلوا تعديلات جوهرية علي اغلبها تتوافق مع وجهة نظر الكتلة.
وبالنسبة للدور الرقابي قدم نواب الإخوان حوالي 23 ألف أداة رقابية ما بين استجواب وطلب احاطة وسؤال وبيانات عاجلة وطلبات للمناقشة واقتراحات مختلفة كما أن نواب الإخوان فتحوا ملفات الفساد الذي ازكم الأنوف مثل ملف الاستيلاء على أراض الدولة والقمح الفاسد واموال العلاج على نفقة الدولة ورشاوي النواب ومما يحسب لنواب الإخوان استخدامهم لأدوات رقابية متاحة بالائحة لم يستخدمها أحد قبلهم وهذا ما يحسب لنواب الإخوان ويدلل على مهارتهم ونجاحهم رغم أن أغلبهم يدخل المجالس النيابية للمرة الأولى
أما الدور الخدمي فقد تحولت مكاتب النواب على مستوي الجمهورية الى خلية نحل لساعات عديدة طوال أيام الأسبوع تقدم الخدمات في كافة المجالات وتستقبل الطلبات والشكاوي معتمدة علي الجهود الذاتية الكريمة التي قدمها محبي ومناصري الإخوان بحب وطواعية
هذا بالإضافة إلى الحفاظ على سمعة النائب والجماعة التي ينتمي إليها وكرامة المجلس الذي هو عضو به والأهم شرف الأختيار الذي شرفنا به الشعب لحماية مصالحه وتنمية البلاد , فلم يتهم أي نائب من الإخوان بسرقة أموال بنك أو نهب أراض للدولة أو إرتكاب جريمة قتل أو بتجارة المخدرات أو لعب القمار أو ..... أو .... من التهم التي إتهم بها نواب الحزب الوطني للأسف الشديد لقد إحترم نواب الإخوان بصرامة شرف اختيار الشعب لهم والصفة النيابية وكذا المال العام وهذا بشهادة الجميع .
ونحن اذ نتشرف بتقديم هذا الملخص المتواضع فإننا نطالب شعبنا بالايجابية وحماية اصواته واختياراته داخل صناديق الآنتخاب ويمنع الفاسدين واصحاب المصالح الفاسدة من سرقتها والاستيلاء عليها .

والله أكبر ولله الحمد ,,,,,,

رفض مد حالة الطوارئ 2010

رفض مد حالة الطوارئ 2008

فخر الأداء لكتلة نواب الإخوان المسلمين
مشروع موازنة بديل لموازنة الحكومة
{ اقتراحات لزيادة موارد الدولة وتمويل الموازنة العامة }

تعتبر مناقشة الموازنة العامة للدولة من أهم مهام النائب الجاد في اي برلمان لآنها في النهاية هي التي تعبر عن مطالب الشعب وأماله في علاج مشكلاته وفي النمو والرفاهية , كما تعتبر مناقشة الموانة العامة للدولة من أشق واصعب المهام علي النواب حيث لغة الأرقام والجداول والمخصصات وخلافه مما لا يتقن كثيرون فعله إما لجهلهم أو لعدم فهمهم أو لقلة إكتراثهم وبالتالي عدم استطاعتهم ايجاد حلول بديلة

لذا كان تقديم الكتلة البرلمانية لموازنة بديلة تحتوي علي رؤية متكاملة تعالج السلبيات وتقدم الأولويات وفقا لمصالح الوطن والمواطنين - علي اختلاف مستوياتهم وليس لصالح فئة رجال الأعمال فقط - من اجل واعظم الأعمال البرلمانية التي يفخر بها نواب الكتلة وقد كانت المرة الأولي في تاريخ البرلمان التي تتقدم فيها كتلة معارضة بموازنة بديلة وفقا لرؤية شاملة محددة ومنضبطة

وحتي تأتي هذه الرؤية بثمارها المرجوة فقد تقدمت بها الكتلة لرئيس البرلمان قبل ان تقوم الجهات المسئولة بالوزارة او البرلمان بوضع ومناقشة الموازنة الجديدة لوضعها في الاعتبار أثناء اعداد الموازنة الجديدة

الاقتراحات :

1. **تحصيل قيمة الأراض الممنوحة مجانا لكبار رجال الأعمال والمستثمرين مثل أراضي مدينتي وخليج السويس والتي تزيد قيمتها عن 500 مليار ج**
2. **ضم حصيلة الصناديق الخاصة والتى تقدر ب 1250 مليار ج إلي الموازنة العامة للدولة ومعالجة المخالفات التي تشوب حساباتها**
3. **توصيل الغاز الطبيعي حسبما نادت به العديد من التقارير الدولية وهو ما سيؤدي الي توفير أكثر من 10 مليار ج سنويا تذهب الي دعم البوتاجاز المستورد**
4. **أعادة النظر في اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي وخاصة الغاز المصدر للكيان الصهيوني مما سيوفر عوائد اضافية تصل الى 18 مليار دولار**
5. **اعادة النظر في اسعار تصدير الخامات الأولية والثروات المعدنية ومن ابرزها البترول المصدر لاسرائيل والذي يتم تصديره بسعر ثابت قدره 6,8 دولارا للبرميل منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد**

6. **تشغيل محطات توليد الكهرباء والتي تعمل بالمازوت بالغاز الطبيعي وهو ما سيؤدي الي توفير حوالي مليار ج سنويا**
7. **الغاء الدعم المقدم للصناعات كثيفة استخدام الطاقة واعادة النظر في سياسة دعم الموارد البترولية المتبعه حاليا والتي يحصل بموجبها الأغنياء علي 80% من اعتمادات الدعم**

8. ترشيد دعم الصادرات الذي يحصل عليه مجموعة من كبار رجال الأعمال و المستثمرين والذي يبلغ 4,4 مليار ج في الموازنة الحالية

9. مراجعة أسعار بيع الكهرباء للشرائح العليا من الإستهلاك والتي تزيد عن 500 ك / وات ساعة شهريا

10. تحصيل المستحقات الضريبية واجبة السداد والتي بلغت 60 مليار ج في العام الماضي منها 37 مليار ج مستحقة لمأمورية كبار الممولين ومنها 6.2 مليار ج ضرائب مستحقة علي المؤسسات الصحفية

11. إعادة النظر في قانون الضريبة على الدخل بحيث يتم اضافة شرائح جديدة الي الشرائح الحالية تراعي عملية التصاعد في أسعار الضريبة فمثلا زيادة الضرائب علي الدخل لقطاع الإتصالات فقط بنسبة 10% سيؤدي الي اضافة أكثر من مليار ج سنويا للخزانة العامة

12. فرض ضريبة علي الأرباح الراسمالية مثل تعاملات البورصة وعمليات بيع الأراض بعد تسقيعها

13. مكافحة التهرب الضريبي لزيادة حصيلة ضرائب النشاط التجاري والصناعي والتي لا تتجاوز 4,4 مليار ج في حين تبلغ قيمة الضرائب علي الدخول من التوظف 9,8 مليار ج

14. تعديل وتفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار

15. معالجة تأخر وتعثر تنفيذ مشروعات الخطة والذي يؤدي الى تحميل الموازنة أعباء إضافية نتيجة تجاوز التكلفة المخطط لها

16. التخلص من المخزون الحكومي الراكد ووضع ضوابط لترشيده

17. محاربة الفساد الإداري وتوفير الإدارة الكفؤ للهيئات الاقتصادية والشركات العامة

18. الإستخدام الأمثل للقروض والمنح الخارجية وعدم اللجوء إليها إلا بعد الإنتهاء من دراسات الجدوى والاستعداد للتنفيذ

ونرجو مراعاة الأتي عند تقديرات الانفاق في موازنة 2010 / 2011

1) إصلاح هيكل الأجور بحيث لايقل أساسي الراتب عن 80% من إجمالي الرواتب وألا يقل الحد الأدنى لأجر العامل عما يعادل 2 دولار يوميا لكل فرد من أفراد الأسرة

2) زيادة المعاشات بما يضمن الحد الأدنى لحياة كريمة لاصحاب المعاشات و مراعاة احتياجات زيادة النفقات بالنسبة لهم على بنود هامة مثل العلاج وغيرها

3) زيادة مخصصات الإنفاق على الصيانة في الباب الثاني من الموازنة بالقدر الذي يضمن الحفاظ على الثروة القومية وبالنسب المتعارف عليها عالميا لوقف الانهيار في المشروعات العامة

4) زيادة دعم المعاش الاجتماعي بحيث لا يقل نصيب القرد في الأسرة عن ما يعادل دولارا واحدا يوميا

5) ترشيد دعم المنتجات البترولية وإلغاء الدعم المقدم في قطاع السياحة الذي يحصل على 8 مليار ج

6) زيادة دعم المزارعين لتشجيع زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والمحاصيل الزيتية والسكرية لسد الفجوة في انتاج هذه المحاصيل

7) زيادة الانفاق على البحث العلمي بما يكفي للقيام بدوره في التنمية

8) زيادة الاستثمارات العامة في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والنقل والاسكان بما يتناسب مع المعدلات المتعارف عليها دوليا

9) زيادة الانفاق بالباب الخامس بما يكفي لقيام القوات المسلحة بتطهير ارض الساحل الشمالى والعالمين من الالغام المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية بما سيؤدي إلى زراعة 3 مليون فدان واستغلال الثروات الطبيعية مع توطين ما يزيد عن مليون مواطن

الصحة

- طالب اعضاء الكتلة بزيادة ميزانية الصحة للإرتقاء بمستوى آداء المستشفيات العامة وخدمات العلاج المجاني للمواطنين حيث تخصص الدولة 300 مليون ج فقط للعلاج المجاني على مستوي الجمهورية بينما تخصص 200 مليون ج للقوافل الطبية للدعاية للحزب الوطني وأعضائه

انسحاب الكتلة اثناء إلقاء رئيس الوزراء خطابه احتجاجا علي سياسات حكومته

- الوقوف ضد ظاهرة قوائم الانتظار في عمليات القلب المفتوح والمبالغ الإضافية المطلوبة من المرضى في عمليات القسطرة وتركيب الدعامات
- مقاومة الفساد في منظومة العلاج علي نفقة الدولة وضرورة الإعلان عن اسماء النواب الذين سرقوه وضرورة حصول المرضى علي خدمة علاجية مناسبة وسليمة وكريمة
- مواجهة مرض انفلونزا الطيور وكذا انفلونزا الخنازير وضرورة تعويض المضارين اقتصاديا
- تبني كيفية دعم الدواء المصري وتوفيره بجوده عالية وحماية الشركات المصرية المنتجة للدواء

- تبني مشروع قانون جديد للصيادلة بالتنسيق مع كل الجهات المعنية { جاهز للمناقشة}

- تبني مطالب الأطباء والتمريض والفنيين المساعدين بضرورة زيادة الأجور لرفع الظلم والمعاناة بالتنسيق مع نقابة الأطباء

- مشروع قانون بتعديل قانون نقابة مهنة التمريض حيث المعاش حاليا لا يتعدى خمسون جنيها فقط نتيجة قلة الموارد وهو مبلغ لا يسمن ولا يغني من جوع

- تبني مشروع قانون جديد لمهنة طب وجراحة الفم والأسنان { تمت الموافقة عليه }
- مناقشة قضية التأمين الصحي الشامل باستفاضة وضرور تحديد المواطن المستحق للدعم ورفض الفئات المالية الباهظة المفروضة على المواطنين في مشروع الحكومة

- بالجهود الذاتية أقام أعضاء الكتلة عشرات القوافل الطبية العامة والمتخصصة بدوائرهم

- المطالبة بضرورة وجود كود مصري موحد للغذاء مع الإستفادة من الأطباء البيطيريين في الرقابة على الذبائح والأغذية خاصة في ضوء وجود بطالة شديدة بينهم حيث انه لم يتم تعيين اي طبيب بيطري منذ سنوات

- رفض تدوير النفايات الطبية الخطرة واعادة تدويرها في منتجات بلاستيكية مثل علب الزبادي ولعب الأطفال مما يشكل خطورة بالغة على المواطنين وضرورة التصدي لهذا السلوك الاجرامي ووقفه

- دعم مراكز الشباب والاهتمام بالرياضة بجمسع أشكالها كهواية ودعم الإحتراف بهدف مقاومة التدخين الذي هو بوابة للمخدرات والتي انتشرت بين الشباب بشكل ملحوظ

البيئة

- مشروع قانون لتغيير بنود قانون النظافة العامة حيث لا ينكر أحد أن انتشار القمامة في كثير من الأماكن - ليس فقط في القري بل في المدن - مما ينذر بانتشار الأوبئة الفتاكة !!
- محاسبة الحكومة علي فشلها في علاج مشكلة القمامة علي مستوي الجمهورية مما أضطر رئيس الجمهورية إلى اصدار تعليماته للحكومة بضرورة انهاء المشكلة خلال 3 اسابيع فقط !!

- محاسبة الحكومة على اهمالها فيما عرف بفضيحة مصنع سنمار ببورسعيد

- مساءلة الحكومة على سوء سياساتها تجاه بحيرات مصر الطبيعية مثل بحيرة المنزلة والبرلس وبحيرة مريوط واستمرار السياسات الفاشلة بالردم وإلقاء الملوثات مما يهدد التوازن البيئي وكذا يزيد من مشكلة البطالة لأنها تهدد مصدر دخل ومعيشة ملايين الصيادين وأسرهم بمصر

- محاسبة الحكومة على إهمالها في محاسبة شركة سكر الحوامدية التي ألقت بمخالفاتها في مصرف المريوطية مما أدي إلى كارثة بيئية وصحية لآلاف المواطنين

- وكذا التلوث الناتج عن شركات الأسمنت والأسمدة خاصة شركات سماد طلخا و كفر الزيات وحلوان والخانكة وايضا نتيجة وجود شركات بأنشطة أخرى ملوثه للبيئة

- محاسبة الحكومة على التلوث الناتج من مينائي دمياط و الدخيلة نتيجة تصدير الكلينكر واستيراد الفحم مما اثر سلبا على البيئة المحيطة وأضر بالسكان ضررا فادحا

- قضية تلوث ماء النيل وضرورة وحتمية الحفاظ عليه من التلوث انقاذا لصحة وحياة المصريين حيث يلقي حوالي 5 مليون م مكعب من الملوثات في النهر ما بين صرف صحي وصناعي وزراعي

التعليم

- احتل التعليم مكانة خاصة في أداء الكتلة وحفلت لجنة التعليم بأداء حافل للنواب الذين اهتموا بالقضية من كافة جوانبها ومراحلها فأهتم النواب بالتعليم العام والعالي والأزهري والفني واهتموا بأحوال المعلمين واساتذة الجامعات وكذا معلمي الأزهر وايضا الإداريين والفنات المعاونة واهتموا كذلك بالمباني والأثاث المدرسي وكثافة الفصول ضمانا لجودة التعليم كما اهتم النواب بضرورة ان يلبي التعليم متطبات السوق وطالبوا بتوفير ميزانية عادلة للبحث العلمي
- كما احتل فشل الحكومة في مكافحة الأمية مكانا بارزا في مجهودات نواب الاخوان

- تعديل قانون كادر المعلمين

- عدلت الكتلة القانون بحيث تسري احكامه على جميع المعلمين الذين يقومون بالتدريس مباشرة وعلى شاغلي وظائف التوجيه الفني والإدارة المدرسية العاملين بالمدارس وعلى كل من يشغل احدى هذه الوظائف وتم الحاقه للعمل بالادرات والمديريات التعليمية وديوان عام الوزارة والجهات التابعة له . وكان لهذا التعديل القانوني وغيره اكبر الأثر في حل مشاكل قانون كادر المعلمين
- ورفض نواب الاخوان تفسير الحكومة باعتبار مكافأة الامتحانات حافز اثابة شهري وتساءلوا ماذا لو تم حرمان المعلم من المكافأة !! فما موقفه من حافز الإثابة ؟

- كما طالبت الكتلة بضرورة مساواة الآداريين في حافز الاثابة ومساواتهم بغيرهم في 50% أو ضمهم لكادر المعلمين

- وتقدم نواب الاخوان بمشروع قانون بتكليف خريجي كليات التربية للعمل كمدرسين معينين بوزارة التربية والتعليم : حيث أن الدولة انفقت المليارات على إعدادهم في عشرات الكليات باختلاف انواعها وأن عدم إلحاق هؤلاء الخريجين بالعمل التربوي الذي تم اعدادهم له يعتبر اهدارا للمال العام خاصة في ضوء النقص الكبير في اعداد المدرسين بالمدارس ووجود أعداد كبيرة من المؤهلين في طابور البطالة الطويل

- ورفضت الكتلة حرمان مشرفي النشاط بالمدارس من المرحلة الثانية للكادر
- وتبني نواب الاخوان تطبيق الكادر علي معلمي الأزهر بذات المعايير

- وتقدم النواب بمشروع قانون للثانوية العامة يعود بها الي سابق عهدها سنة واحدة فقط مقسمة الى علمي ورياضيات وادبي رحمة بالأسرة المصرية

- واهتماما بالمعلمين ودورهم تقدم نواب الاخوان بمشروع قانون لتعديل قانون نقابة المهن التعليمية للنهوض بنقابة المعلمين حتى تؤدي دورها المفترض في خدمة اعضائها والوطن كبقية النقابات المهنية الأخرى

- واهتم النواب بضرورة تطوير المدارس الفنية الصناعية وتطوير معداتها لتلحق بالصناعات الحديثة وتخريج عمالة فنية مؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتناسب احتياجات السوق

- ورفض نواب الاخوان زيادة مصاريف طلاب المدارس الأزهرية لتحويلها الى ما يسمي معاهد نموذجية كما رفض النواب ايضا سياسة الحكومة في تقليص التعليم الأزهري بل ومحاربته حيث يوجد اكثر من 20 جامعة ازهرية معطلة بالاضافة الي تقليص ميزانية الأزهر وجامعته بشكل خطير لا يتناسب مع الدور والرسالة المنوط به تقديمها
- ورفضت الكتلة مساهمة الجامعات الحكومية في انشاء الجامعات الأهلية مع ضرورة التأكيد على أن هذه الجامعات لا تهدف للربح حتى لا تنحرف عن مسارها

- كشفت الكتلة فضيحة المعهد القومي للأورام وانه أيل للسقوط مع اهدار للمال العام

- اما مكاتب النواب في دوائرهم فقد قدمت خدمات تعليمية مجانية عديدة مثل المراجعات النهائية ومعرفة النتيجة عن طريق الانترنت ومساعدة طلاب الثانوية العامة في التقديم للجامعات عبر الانترنت وخدمة الحصول علي وتبادل الكتب الخارجية والمدرسية المستعملة مما رفع معاناة كبيرة عن اولياء الأمور بالاضافة الى حفلات تكريم المتفوقين في كل المراحل التعليمية تكريما وتحفيزا لهم

اخيرا تقدم عدد 9 نواب باستجواب لوزير التربية والتعليم اتهموه فيه بمسؤليته عن إلغاء الاستراتيجية الوطنية للتعليم واحلال استراتيجية صهيوامريكية من وحي الدول المانحة وبفرض نظام التقويم الشامل الفاشل على المصريين واتهموه ابضا بالتواطؤ لخفض ميوانية التعليم والتي وصلت الى 10 % فقط من موازنة الدولة بينما كانت قبل الثورة 23% بالاضافة الى مسؤليته عن سياسات تدمير اللغة العربية وطالب النواب باقالة الوزير غير أن الاستجوابات سقطت كالعادة وانتقل المجلس الى جدول الأعمال وسط تصفيق حاد من نواب الأغلبية

بعد حوالي اسبوع صدر قرار مفاجئ من رئيس الجمهورية باقالة الوزير !!

مواقف للكتلة تحت القبة ... علامات مضيئة مشرفة

• رفض الضريبة على السكن الخاص

تؤمن الكتلة أن فرض ضريبة على السكن الخاص – رغم أنه لا يدر أي دخل على صاحبه – واعتبار كل وحدة عقار , لايحقق أي نوع من العدالة حيث سيكون هناك من يملك عشرات الوحدات دون الحد الأدني لفرض الضريبة ولن يدفع الضريبة , في حين أن مالك وحدة واحدة فوق الحد الأدنى سيدفع الضريبة .

كما أن القانون يفرض على المستأجر مسئولية أداء الضريبة مما سيؤدي إلى مشاحنات ونزاعات بين الملاك والمستأجرين .

الدستور

تقارير

قاموا بتعديل قانون تقدمت به الحكومة ووافقت عليه

الإخوان أغلبية فى إحدى جلسات مجلس الشعب.. وسرور رفض الاعتراف بنتيجة التصويت

وقد نجحت الكتلة في ادخال تعديلات على مشروع القانون اثناء مناقشته أهمها :

1. خفض نسبة الضريبة من 14% الي 10%
2. الغاء الضريبة على الدواوير ودور المناسبات والمدارس والمستشفيات والمستوصفات الخاصة

• رفض مشروع قانون الطفل

رفضت الكتلة بشكل قاطع وواضح مشروع قانون الطفل الذي ناقشه المجلس حيث يأتي استجابة لضغوط دولية علي مصر تهدف إلي تدمير الأسرة المصرية فلا يمكن ان نقبل بان يقوم طفل أو طفلة بإبلاغ الشرطة نتيجة ضرب أحد والديه له أو لها

فهذه الثقافة الغربية مرفوضة وذلك وفقا لما كشفت عنه مؤتمرات الأمم المتحدة السكانية والتي تهدف الي تحقيق اجندة غربية غريبة علي مجتماعتنا وتخالف عقيدتنا

• عودة الإمتيازات الأجنبية بقانون مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية والمرافق

رأت الكتلة أن هذا المشروع خطير جدا ويجب تعديل معظم مواده أو رفضه للأسباب الأتية

1. ضياع ثروات الشعب ومرافقه وخدماته بعد ضياع مصانعه في سياسة الخصخصة
2. سيخلق القانون مستوطنات اجنبية تتمتع بالحماية الأجنبية لسنوات تصل الى 50 سنة
3. هذا القانون استسلام لشروط البنك الدولي بإلغاء الدعم وتحرير الخدمات وستضطر الحكومة مستقبلا لرفع اسعار الخدمات للشعب لتسديد فاتورة القطاع الخاص الأجنبي وإلا .

4. شيوع الفساد والإفساد نتيجة تنفيذ هذا القانون في ابرام العقود والالتزامات وسيتم اللجوء إلى التحكيم الدولي وستتحمل الخزانة المصرية أموالا طائلة

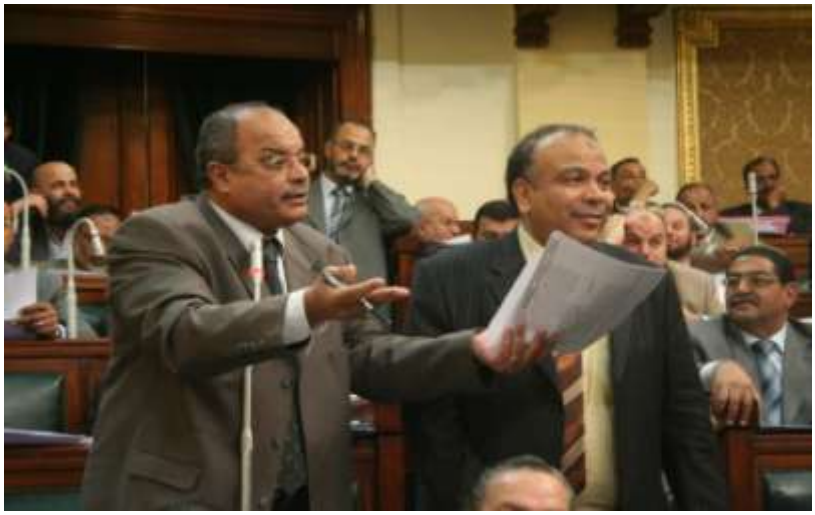

5. هذا القانون سيقضي عاجلا أو أجلا على القطاع الخاص الوطني والعمالة والخبرات الوطنية

6. تهديد للسيادة الوطنية وعودة لعصر الامتيازات الأجنبية

• عبارة الموت .. السلام 98

استيقظت مصر كلها علي كارثة العبارة السلام 98 والتي راح ضحيتها اكثر من 1400 مواطن معلنة عن الفساد الغير مسبوق في مصر فرئيس الجمهورية قضي مع اهالي الضحايا 15 دقيقة بينما قضى 5 ساعات كاملة مع اسرته ومعظم اعضاء حكومته في استاد القاهرة لمتابعة مباراة كرة قدم دون ادنى مراعاة لمشاعر الشعب المكلوم في ضحاياه . بينما تلكأت الحكومة في التحقيقات وتقديم المجرمين الي المحاكمة لاتاحة الفرصة لهم اما بالهرب او تسوية اوراقهم واوضاعهم .

وقد تهربت الحكومة علنيا من مناقشة الاستجواب المقدم من الكتلة في الموضوع رغم انها ناقشت طلبات الاحاطة والأسئلة حتى لا تتعرض لاستحقاقات الاستجواب وقرر المجلس تشكيل لجنة تقصي حقائق والتي كشفت عن حقائق يشيب منها الولدان وتستقيل من اهوالها حكومات بل ويتم حسابها جنائيا علي ماتم كشفه من فساد غير مسبوق في ادارة البلاد والتعامل مع الأزمات

وقد قام نواب الكتلة بجهد ذاتي سواء مع اهالي الضحايا في سفاجا والغردقة ام امام مشرحة زينهم للتخفيف من وقع المأساة عليهم

واضطر المجلس لمناقشة الاستجواب العبارة المقدم من الكتلة مع تقرير لجنة تقصي الحقائق نتيجة للضغوط الغير مسبوقة والتي مارسها الأعضاء مكونين رأي عام قوي إلا أنه انتقل كالعادة الى جدول الأعمال معلنا سقوط الاستجوابات وسط تصفيق وتهليل نواب الأغلبية !!!!

الحكومة ترفض مناقشة استجواب د. حمدي حسن عن كارثة العبارة

في تصرف غريب من جانبها رفضت الحكومة -ممثلة في المهندس محمد لطفي منصور وزير النقل والمواصلات- مناقشة استجواب مقدم من النائب الدكتور حمدي حسن -المتحدث الإعلامي لكتلة الإخوان المسلمين- حول غرق العبارة المصرية السلام (٩٨)، التي راح على إثرها اكثر من الف شهيد، رغم أن الجلستين الصباحية والمسائية يوم السبت الماضي خصصتا لمناقشة البيانات العاجلة وطلبات الإحاطة حول كارثة العبارة. حيث طلب د. حمدي حسن في بداية الجلسة إدراج استجوابه الموجه لوزير النقل في جدول أعمال المجلس، الذي حدد خلاله مواعيد مناقشة ٢٢ استجوابًا، إلا أن الدكتور سرور رفض إدراج استجوابه وقال: لابد من تقديم الاستجواب قبل الموعد بأسبوع. فعقب الدكتور حمدي قائلاً: بالفعل المادة ٢٠١ من اللائحة تقول: إن الاستجواب يُدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد المناقشة أي: يجب أن يمر أسبوع على تقديم الاستجواب إلا أن الفقرة الثانية من المادة تقول: إنه يجوز تحديد الموعد قبل تقديمه بأسبوع إذا وافقت الحكومة. وقال: إذا كانت الحكومة وقد وافقت على مناقشة طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة فليس هناك مبرر لرفضها مناقشة الاستجواب فوجّه الدكتور فتحي سرور سؤالاً لوزير النقل: «السيد الوزير هل ترغب في مناقشة الاستجواب؟!» فعقب الوزير: (لا أرغب).

هذا الموقف أوقع الحكومة في تناقض شديد، فلم يكن الدكتور مفيد شهاب قد حضر الجلسة بعد، ولم يشهد هذه الواقعة، وفي الجلسة المسائية أعلن شهاب استعداد الحكومة مناقشة أي استجواب.. فتدخل حمدي حسن وقال: إن الحكومة رفضت مناقشة استجواب العبارة في الجلسة الصباحية.. فلم يعقب الوزير!!

- **انفلونزا الطيور ... تدمير صناعة وطنية ناجحة**

تعتبر صناعة الدواجن انجح الصناعات الغذائية المصرية استطاعت توفير احتياجاتنا من البروتين الحيواني بالاضافة الى الانطلاق في التصدير بنجاح .

وقد توالت المعلومات عن محاولات مختلفة لتدمير هذه الصناعة وذلك بالسماح لبعض الكبار باستيراد الأجزاء الخلفية للدواجن مما سيؤثر سلبيا وبشدة على هذه الصناعة

الوطنية ثم فوجيء الشعب بانتشار المرض وبكثافة وفشلت الكومة حتى الأن في الإجابة عن سؤال كيف دخل المرض وانتشر في مصر . وقد تعاملت الحكومة مع المرض بسياسة فاشلة من جميع النواحي وادخلت الفزع في قلوب الشعب ونتج عنها تدمير هذه الصناعة تماما والتي تبلغ 18 مليار ج يعمل فيها حوالي 2 مليون مواطن مما كان له الأثر السلبي الكبير على الاقتصاد وتوفير احتياجات الشعب .

وقد طالب نواب الكتلة بضرورة التعامل بحكمة مع الموضوع والحفاظ على ثرواتنا وصناعاتنا الداجنة وادخلوا الطمأنينة في قلب الشعب بتناول وجبات الدجاج والبيض في فناء المجلس امام عدسات الصحفيين وقدمت الكتلة عشرات الأسئلة وطلبات الإحاطة واستجواب للحكومة يتهمونها بالفشل الذريع في التعامل مع الإزمة مطالبين الحكومة باجراءات مباشرة منها :

1) شراء الدواجن من المربين باسعار عادلة
2) تعويض المضارين بالتعويضات العادلة والفورية
3) توفير قروض مناسبة بلا فائدة وبشكل ميسر للمضارين
4) اعادة جدولة الديون وتيسر السداد
5) الغاء الغرامات الفورية التي افزعت المواطنين

• سياسة الخصخصة ... تدمير لاقتصاديات الوطن

من خلال خمسة استجوابات و141 طلب احاطة وخمسة أسئلة في جلسة عاصفة رقم 77 في 2007/4/22 عن سياسة الحكومة في خصخصة الشركات والمرافق الحيوية في الدولة وسياسة البيع غير المدروس مما يعد اهدار للمال العام

بينت الكتلة فساد سياسات الخصخصة التي قامت بها حكومات الحزب الوطني المتعاقبة وانها أهدرت المال العام واضاعت اقتصاديات الوطن ومع ظهور فساد هذه السياسة مع القائمين عليها تراجعت خصخصة الشركات المتبقية وتوقفت نهائيا سياسة الصكوك والتي بشر بها المواطنون من الرئيس شخصيا !!

• دعم الصادرات ورجال الأعمال ... من المستفيد ؟

في الوقت الذي تبلغ فيه المعاشات 1.1مليار ج ودعم الزراعة 800 مليون ودعم الصعيد 650 مليون بلغ دعم الصادرات 2.2 مليار ارتفع الي 4.4 مليار أي بنسبة 100% وتطور هذا الدعم كالآتي :

566 مليون في 2004 إلي 835 مليون في 2005 إلي 1085 مليون ج في 20006

لذا طالبت الكتلة بالكشف عن :

1. من هم المستفيدون من الدعم المقدم مع بيان تفصيلي بالاسماء { اشخاص – مؤسسات - شركات}
2. ما هي المدة الزمنية التي ستنهي معها الدعم ؟
3. ما هو العائد على الاقتصاد المصري من وراء هذا الدعم ؟

تم بعد ذلك الاعلان عن وجود اسماء وهمية تحصل على هذا الدعم ومطلوب تقديم المسئول عن ذلك للنيابة وأعلن المهندس أحمد عز في اجتماع للمجلس رفضه الشديد إعلان الأسماء مؤكدا أنه لا يوجد احد من رجال الأعمال من النواب يحصل علي هذا الدعم ؟؟؟

• 13 مليار جنيه ضائعة ضمن سياسات الخصخصة

انضم نواب الإخوان لزميلهم علاء عبد المنعم حين اكتشف ضياع مبلغ 13 مليار ج من أموال الخصخصة لم تدخل الموازنة العامة للدولة وقدم اكثر من 100 نائب بطلب لمناقشة هذا الموضوع والذي اختلف فيه كلا من وزيري المالية والاستثمار وقدمت لجنة الخطة تقريرا غير مقنع في محاولة للتغطية على الموضوع مستغلة اغلبيتها الميكانيكية لغلق المناقشة في الموضوع والذي مازال مفتوحا وتتضح في كل يوم مدى فساد سياسة الخصخصة التي تتبعها الحكومات المتتالية للحزب الوطني

• العنوسة ,,, مشكلة اجتماعية مركبة

احد المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها المجتمع نتيجة عوامل عديدة متداخلة منها الفقر والبطالة وغلاء السكن وتأثير ذلك على اخلاقيات وقيم المجتمع والتي اهتم نواب الكتلة بإثارتها ومحاولة تحفيز الحكومة لاتخاذ اجراءات تكفل الحد من المشكلة خاصة بعد ان بلغ عدد العوانس اكثر من 9 مليون عانس

البطالة ... فضحت الحكومة الفاشلة

احتلت قضية البطالة اهمية قصوي لدى نواب الكتلة لأنها قضية حيوية تهم كل بيت مصري ويعاني من نتائجها وابضا لارتباطها ببقية المشكلات التي يعاني منها شباب الوطن ومنها الفقر والعنوسة ولهذا تقدم النواب باربعة استجوابات لمسائلة الحكومة عن فشلها في حل هذه القضية كما قام النواب باجراء قرعة علنية بين ابناء دوائرهم على فرص العمل التي اتيحت لهم كنواب

● التحذير من السياسات الفاشلة تجاه دول حوض النيل

حذرت الكتلة الحكومة من سياساتها المتجاهلة لدول حوض النيل وعدم القيام بمجهودات حقيقية معها للحفاظ على حقوقنا في مياه النيل خاصة مع الجهود التي

يبذلها وبقوم بها الكيان الصهيوني والذي بالتأكيد يعمل ضد المصالح المصرية وطالبت الكتلة بضرورة دعم العلاقات مع دول نهر النيل وتجديد واستثمار البعثات التعليمية خاصة بعثات الأزهر الشريف لدعم العلاقات مع شعوب وحكومات دول الحوض

- **تصدير الغاز للكيان الصهيوني ... جريمة مزدوجة**

النائب حمدي حسن يواجه نظيف بلافتة: لا لتصدير الغاز ولا لحصار غزة في مجلس الشعب وسرور يهدده بالإحالة للقيم

كتب - صالح شلبي:

وجه الدكتور فتحي سرور عضواً من التهديد أن خلال جلسة الأمس بمجلس الشعب كان أولها النائب الدكتور حمدي حسن الذي رفع لافتة قام بلصقها على مقبيته وكتب عليها «لا لتصدير الغاز ولا للحصار على غزة». وقام بتوجيه اللافتة للدكتور نظيف أثناء إلقائه بيانه أمام المجلس وبعد أن قام المصورون بتصويره نبه الدكتور سرور إليها وطالب الأمن بإز النها.

وعندما اعترض حمدي حسن قال سرور: أن التقاليد البرلمانية تمنع تعليق اللافتات وهدده بإحالته للجنة القيم إذا لم يلتزم بالقرار.

أما التهديد الثاني فكان برفع الجلسة إذا لم يجلس النواب في مقاعدهم بعد أن تزاحم نواب الوطني حول رئيس الوزراء عقب انتهائه من إلقاء بيانه. وقال سرور: إذا لم يعد النواب إلى مقاعدهم خلال ثانية سوف أرفع الجلسة.

حمدي حسن يرفع اللافتة في وجه رئيس الوزراء بالكيان

هاجمت الكتلة وبشدة سياسة الحكومة في تصدير الغاز للكيان الصهيوني وبأسعار متدنية جدا تصل الى سعر التكلفة أو أقل . في البداية انكرت الحكومة تماما وجود هذه السياسة ثم اضطرت للآعتراف بعد أعلان العدو عن توقيعه على الاتفاقيات ونشر ذلك بالصور في صحافته !!

ولم تخجل الحكومة المصرية من نفيها في البداية بل استمرت في جريمتها بالاصرار على عدم الكشف عن أسعار التصدير والتفت حول الموضوع متزرعة بذرائع شتى كما ظهر ايضا ان الحكومة تقوم بتصدير البترول المصري بسعر ثابت 6.8 دولار للبرميل الواحد نتيجة معاهدة كامب ديفيد

وقدمت الكتلة استجوابا للحكومة اعتبرت فيه ان تصدير الغاز للكيان الصهيوني جريمة بحد ذاتها لأن الكيان يستخدمه ليس في اقتصاده فقط بل في أليات العسكرية يضربنا بها وكذا يضرب أهالينا بغزة

والجريمة الأخري أننا نصدره بسعر تفضيلي وفي حالة تعديل السعر نحصل علي 18 مليار دولار زيادة !!

وبالتأكيد شعبنا أولي بهذا المبلغ في دعم ميزانياته في الصحة او التعليم او المرافق ... الخ

ازمة أنابيب البوتاجاز .... فشل متكرر

في الوقت الذي يصدر فيه الغاز المصري بسعر متدني للكيان الصهيوني لدعم المواطن الاسرائيلي يعاني المواطن المصري من نقص شديد في انابيب البوتاجاز حتي وقعت معارك بين المواطنين من أجل الفوز بأنبوبه فضلا عن غلاء سعرها باضعاف الثمن

وقد طالبت الكتلة بسرعة توصيل الغاز لمناطق ومحافظات مصر المختلفة مع ضرورة تخفيض رسوم التوصيل والتي وصلت الي 1500 ج وهي رسوم باهظة لا يستطيع الكثيرون تحمله

محاربة الفقر

اهتم نواب الكتلة بأحوال المواطن المصري ودافعوا عن حقه في حياة كريمة والحصول على الخدمات بطريقة لائقة وكريمة

وأكد النواب ان السياسات العشوائية والخاطئة لحكومة الحزب الوطني اهتمت فقط بالأغنياء ورجال الأعمال قبل المواطن العادي مما زاد الأغنياء غني والفقراء فقرا

ووفقا للآرقام المعلنة من الحكومة والمؤسسات الدولية فهناك 2,1 مليون مواطن يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا أي 175 ج شهريا وهناك 35,8 مليون شخص يقل دخلهم عن دولارين في اليوم أي 318 ج شهريا وأن هناك ما يقرب من 12 مليون مواطن يعيشون في المقابر أو في العراء او داخل العشش وتحت السلم بينما بعض المصريين -اصحاب السلطة - تسهل لهم الحكومة الاستيلاء على الثروات دون مقابل !

• رفض سياسة الحكومة بزيادة الأسعار

سجل نواب الإخوان موقفا قويا في جلسة المجلس يوم الاثنين 2008/5/5 والتي ناقش فيها تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع قانون " بشان فتح اعتماد اضافى بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008/2007 لمواجهة المتطلبات الإضافية لدعم المواد البترولية و الذي تم علي أساسه رفع أسعار السولار والبنزين و الكيروسين ، إضافة إلي فرض رسوم علي تراخيص السيارات وهي الزيادات التي وصلت لأكثر من 700%.

حيث أعلن نواب الإخوان رفضهم لهذه الزيادات وسجلوا اعتراضهم علي أمرين

الأول : أن لجنة الخطة و الموازنة اجتمعت سرا ولم تدع أعضاء اللجنة من المعارضة لحضور تلك المناقشات بالمخالفة للائحة المجلس . وهذا سلوك معيب و مرفوض

والثاني : فكان متعلقا بمناقشة تقرير اللجنة عن هذه الزيادات والطريقة التي اديرت بها مستهدفه المصادرة علي أراء أعضاء المعارضة

، وقد قدمت الكتلة العديد من البدائل التي ستدر دخلا للخزانة العامة ولن تضيف أعباءا إضافية علي المواطن المصري المطحون إلا أن أغلبية الوطني رفضتها كلها.

محاكمة برلمانية عاصفة للحكومة بسبب الغلاء

الشعب ناقش ١٤ استجوابا و١٤٦ طلب إحاطة عن زيادة الأسعار والفقر

• قانون زراعة الأعضاء ومطابقته للشريعة الإسلامية

أصرت كتلة نواب الإخوان علي رفض قانون زراعة الأعضاء لوجود شبهة مخالفة تعريف الموت المذكور بالقانون للشريعة الاسلامية وطالبت الكتلة بالحصول علي موافقة مجمع البحوث على أن تعريف الموت الموجود بالقانون مطابق للشريعة الإسلامية ولم تعط الكتلة موافقتها حتى جاءت موافقة مجمع البحوث الإسلامية على تعريف الموت كما جاء بالقانون حيث سترتبط عمليات نزع الأعضاء من المتوفين بأحكام شرعية مثل عدة المتوفى عنها زوجها والمواريث وغيرها

• أزمة رغيف العيش ... والقمح فاسد ومسرطن

واجه نواب الاخوان مشكلة رغيف العيش واختفاؤه وصعوبة الحصول عليه حتى اصبحنا نستيقظ كل يوم على اخبار مؤسفة من معارك بالسلاح الأبيض وقتل واستخدام قنابل المولوتوف في طوابير الخبز الشهيرة حتي اضطرت القوات المسلحة للنزول للشارع لحل المشكلة

وقد كشف نواب الاخوان مبكرا عن القمح الفاسد المملوء بالحشرات والذي لا يصلح إلا لعلف الحيوان بل يسبب السرطان واتسعت فضائح الحكومة وكشف تضارب

التقارير الرقابية عن الفساد المتغلل داخل اجهزة النظام ورغم الانكار ومحاولات اعادة شحنات القمح الفاسد إلا أنه تبين ان الحكومة هي من تعاقدت على هذه النوعية من القمح ذات الدرجات المتدنية والغير صالحة للآستهلاك الأدمي حتى أكل المواطنون الخبز مصنوعا من تراب مخلوط بدقيق فاسد تعافه حتي الحيوانات

• الحوالات الصفراء واموال المودعين بشركات توظيف الأموال

اهتم نواب الكتلة باستمرار مطالبة الحكومة بسرعة سداد اموال المودعين بشركات توظيف الأموال والتي تجاوزت مليارات الجنيهات وايضا متابعة اموال الحوالات الصغراء منذ الحرب على العراق والتي اضاعت الملايين على المصريين وفشلت الحكومة في استرجاعها او اثباتها لدى الأمم المتحدة والحكومة العراقية الجديدة , وبالفعل استجابت الحكومة وتم صرف دفعتين لأصحاب الحوالات واصدار كتيب به اصماء كثيرة للمستحقين الذين استطاعت الحكومة استرداد اموالهم

. انفلونزا الخنازير

بعد انتهاء الأزمة عالمية اكتشف العالم انه تعرض لخدعة دولية كبيرة قادتها منظمة الصحة العالمية التي قامت بالضغط على دول العالم من اجل شراء عقار التاميفلو وتخزينه كما قامت كذلك بالتسويق للمصل الذي ثبتت اضراره الجانبية بشكل كبير وأن المرض تم تضخيم تأثيراته القاتلة دون مبرر ومنذ بداية المرض وانتشاره على مستوي العالم طالبت كتلة الاخوان الحكومة بضرورة سرعة نقل الخنازير خارج الكتلة

السكنية بالقاهرة ليس فقط للوقاية من انفلونزا الخنازير بل لخطورة تواجدها مع حيوانات اخري في بيئة غير صحية حيث تتغذي علي القمامة والمخلفات مما يجعلها بؤرة لأمراض خطيرة غير ان الحكومة تلكأت في القرار كعادتها ثم فجأة اصدرت قراراتها بضرورة التخلص السريع من الخنازير وفي وقت محدد مما جعلها تتخلص منها بالذبح والقتل البشع وغيرها من الأساليب المرفوضة والخطيرة والغير رحيمة مما جعلها محل انتقاد بالغ , ونتج عن ذلك تنظيف وسط القاهرة من مزارع وقذارة الخنازير وانتشار القمامة في القاهرة كلها وفشلت الحكومة في التعامل مع تلال القمامة حتي اضطر الرئيس الي التدخل !!!

وامتد الفشل الحكومي في التعامل مع الظاهرة نتيجة الفزع الذي سببته بتعاملها العشوائي الى المدارس حتي كان العام الدراسي الماضي عام بلا دراسة بلا مدارس وكانت احوال مدارسنا صورة معبرة بحق عن الفشل الحكومي المتكرر في التعامل مع الأزمات بكافة انواعها ومستوياتها .

- **تعديلات قانون حماية المستهلك ومنع الاحتكار .... فضيحة تفصيل القوانين على مقاس رجال الأعمال**

كشفت مناقشات هذا القانون تحت القبة كيفية تفكير رجال الأعمال وأنهم يعملون لصالحهم وللمزيد من المكاسب وتكديس الأموال حيث رفض نواب الأغلبية مشروع القانون المقدم من الحكومة وأفرغوه من مضمونه وذلك باسباغ الحماية على المحتكرين من رجال الأعمال ومرروا القانون بعد تعديله بهذا الشكل بينما أيدت الكتلة مشروع القانون وكانت أزمة كبيرة تحت القبة ثم سارعت الأغلبية بعد الموافقة النهائية علي القانون بإدخال تعديلات شكلية بعد 24 ساعة فقط وهذه فضيحة تشريعية بكل المقاييس استغل فيه رجال الأعمال بالحزب الوطني اغلبيتهم الميكانيكية بهذا الشكل الذي فضحه نواب الإخوان ورفضوه وطالبوا بإعمال وتقديم مصالح الوطن على مصالح الأغلبية الفاسدة التي تعمل لمصالحها ولصالحها فقط .

. تعديلات قانون حبس الصحفيين

بالرغم من الوعد الرئاسي بمنع الحبس في قضايا النشر فوجئ النواب بأن مشروع القانون المقدم من الحكومة أسوأ مما هو موجود اذ يحبس بالنية ويحاسب علي نشر الذمة المالية وهو امر خطير يكرس ويحمي الفساد والمفسدين .

استمع نواب الكتلة وتواصلوا مع أصحاب الرأي في الموضوع وهي نقابة الصحفيين وتبنوا مشروع القانون المقدم منها في المجلس وأثبتوا بحق أنهم نواب كل الشعب وينقلوا نبضه ورغباته داخل البرلمان .

ورفض النواب من حيث المبدأ قانون الحكومة وحذروا من خطورته علي الديمقراطية واالحرية وعمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي إن كانت الحكومة تبغي إصلاحا بالفعل والتفافا حول الوعد الرئاسي بمنع حبس الصحفيين في قضايا النشر !

وبينما وافقت الأغلبية علي القانون ورفضته المعارضة تلقت رئاسة المجلس تعليمات الرئيس بضرورة إلغاء الحبس!! واذا بالأغلبية تعدل موقفها 180 درجة وفورا مشيدة بحكمة الرئيس وقراره ..... وهكذا نجح نواب الاخوان في تعديل القانون للصالح العام وتلقي نواب الكتلة برقيات شكر وتقدير من نقيب ونقابة الصحفيين عرفانا بموقفهم الوطني ونشرت النقابة قائمة شرف بأسماء النواب الذين تصدوا لعقوبات الحبس وطالبوا بحرية الصحافة تصدرها نواب الكتلة

. لأول مرة في تاريخ البرلمان طلب من 5/1 النواب بسحب الثقة من أحد الوزراء

في جلسة مشهودة أجبرت الكتلة مجلس الشعب على فتح موضوع التصعيد الحكومي ضد الفضاة المطالبين بالاصلاح .

فقد جمعت الكتلة - ولأول مرة في تاريخ البرلمان المصري - توقيعات تزيد عن خمس الأعضاء {91 عضوا} مطالبين بسحب الثقة من السيد المستشار وزير العدل لتدخله وعدوانه {بإعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية}على السلطة القضائية بتحويله المستشارين الجليلين محمود مكي وهشام البسطويسي الى التحقيق والمساءلة واعتبرت الكتلة أن إحالة قاضيين للتحقيق لأنهما قاوما تزوير الإنتخابات وأعدوا قانونا يحقق استقلال القضاء جريمة لا تغتفر في حق الشعب أيا كان موقع ومركز مرتكبها لذا طالبوا بسحب الثقة من وزير العدل بصفته وفقا للائحة المجلس .

إلتف مكتب المجلس على الطلب والذي تعلل رئيسه بأنه لايتفق مع قانون محاكمة الوزراء ويفتقد للشروط القانونية واللائحية مشيرا إلى أن سحب الثقة لا يتم إلا بعد تقديم استجواب !!

١٠٢ نائب فى مجلس الشعب يوقعون طلبا لسحب الثقة من «وزير العدل»

كتب: محمود محمد:

وقع ١٠٢ نائب من نواب جماعة الإخوان المسلمين والمستقلين طلبا لسحب الثقة من المستشار سعد محمود أبو الليل وزير العدل.

وقال النائب محمد حسن الشهيدي باسم كتلة نواب الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب: إن وزير العدل وهو عضو من أعضاء السلطة التنفيذية أساء استخدام ما أعطاه له المشرع من صلاحيات بقصد تغول السلطة التي يمثلها على السلطة الشعبية وإهدار استقلالها بما يهدد البناء الديمقراطي عليه بنظام الحكم.

وأضاف حسن: انه بناء على نص

- رفض تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بقانون بشراء السلاح

رفض نواب الكتلة بشكل قاطع ولمرات متتالية تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بعقد اتفاقات صفقات السلاح وأوضح النواب موقفهم الرافض هذا لأن الوطن ليس في حالة حرب والمجلس ليس في عطلة وأمر السرية لم يعد له

وجود والأهم من هذا أن التفويض يشترط لتجديده تقديم تقرير شامل عن الصفقات التي تمت بموجب التفويض السابق وهذا لم يحدث اطلاقا حتي الآن وأوضح النواب ان استمرار التفويض بهذا الشكل فيه تنازل من المجلس عن اختصاصه التشريعي والرقابي الذي فرضه عليه الدستور . واذا كان الشعب فوض المجلس فليس من حق المجلس تفويض احد آخر وعلى طول المدي انما حدد الدستور جواز ذلك ولمدد ولظروف معينة لم تعد متوافرة .

رفض التعديلات الدستورية

رفضت الكتلة البرلمانية التعديلات التي اقترحها رئيس الجمهورية وعددها 34 تعديلا لأنهم رأو فيها انقلابا على الدستور وتكريسا للديكتاتورية وتفصيل شروط لاشخاص محددين على أصابع اليد الواحدة فقط تسمح لهم بالترشح لمنصب الرئاسة بينما تمنع بقية الشعب من هذا الحق وبالفعل وافق نواب الأغلبية على التعديلات الجاهزة مسبقا دون أي تعديل عليها إلا تعديل الفاصلة والنقطة الشهير.

هذه التعديلات هي الثانية خلال اقل من سنتين فقط حيث كان التعديل الأول خاصا بالمادة 76 فقط ورأي قادة الحزب من المستفيدين ان هذا التعديل لا يفي بمتطلباتهم فسارعوا لتعديلها وسط مواد أخري ذرا للرماد في العيون

. للمرة الثالثة ... رفض تمديد حالة الطوارئ

رفضت الكتلة وللمرة الثالثة على التوالي مد إعلان حالة الطوارئ المفروض على البلاد منذ 30 سنة اي طوال فترة حكم الرئيس مبارك , كان الرئيس قد وعد بإنهاء حالة الطوارئ خلال سنتين من آخر مد مع العمل بقانون الإرهاب ايهما اقرب غير أن الحكومة فشلت في التقدم بهذا القانون ولذا تعللت بذلك لتجديد اعلان حالة الطوارئ .

معلوم أن العمل بحالة الطوارئ يهدر حقوق المواطنين تماما ويسمح للشرطة بإعتقال وتعذيب اي مواطن بعيدا عن اي قدسية لدستور أو قانون مما جعل حالة حقوق الإنسان في مصر متدنية بشكل كبير ادانتها كل دول العالم الحر كما كان للعمل بهذا القانون أثر كبير على اقتصاد البلاد وقلة فرص العمل نتيجة لهروب المستثمرين لعدم ثقتهم في نظام مستمر تحت الطوارئ !

مجلس الشعب: ١٠٦ نواب يشكلون رابطة

«نواب ضد الطوارئ» منهم عضوان بالوطنى

البيان التأسيسى يطالب بالإفراج عن المعتقلين وإطلاق حرية الصحافة

. دور فاعل مع النقابات المهنية المتوقفة

رفضت الكتلة استمرار فرض الحراسة علي النقابات المهنية وطالبت بإنهاء الوصاية الحكومية بإجراء الإنتخابات في كافة النقابات المتوقفة حرصا علي مصالح أعضائها

• نصرة لقضايا الأمة ...
إعتصام بالبهو الفرعوني لأول مرة بتاريخ المجلس

1. انتهجت الكتلة نهجا قويا واضحا وهي نصرة قضايا الأمة ضد السياسة الصهيوأمريكية التي تستهدف تمزيق واضعاف الأمة ليسهل السيطرة عليها وعلى ثرواتها
2. فكان للنواب موقفا غير مسبوق بالاعتصام في البهو الفرعوني دعما للقضية الفلسطينية ومطالبة للحكومة بموقف واضح وقوي تجاه العدوان الهمجي الصهيوني على اهالينا في فلسطين
3. وكذلك رفض نواب الكتلة وبإصرار بناء الجدار الفولازي على الحدود مع فلسطين
4. وطالب نواب الكتلة الحكومة المصرية باتخاذ سياسات موالية ولصالح القضية الفلسطينية وليس لصالح الكيان الصهيوني وضرورة عدم دعم و مساعدة الكيان الصهيوني في حصار غزة

5. وكان للكتلة كذلك موقفا واضحا تجاه قضية غزو العراق ومحاولات تمزيقه والاستيلاء على ثرواته وقتل علمائه وسرقة أثاره وتراثه

6. وشاركت الكتلة بنائبين في قافلة الحرية والتي اعتدت القوات الصهيونية فيها على ركاب السفينة التركية مرمرة واستشهد 9 من ركابها جراء هذا الإعتداء

7. وكذلك أيدت الكتلة حزب الله والدولة البنانية ضد الإعتداءات الصهيونية على لبنان وتدمير بيروت واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا في قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية للبنان

8. وكذلك كان للكتلة موقفا واضحا تجاه دارفور وما يحدث فيها ورفض محاولات تقسيم السودان ونبهت إلي خطورة الأوضاع بالسودان وتأثيرها على نهر النيل شريان الحياة للمصريين

. مشاركات فعلية في نصرة قضية فلسطين

شارك نواب الكتلة في استقبال قافلة شريان الحياة وكانوا في استقبالها عند السلوم كما شارك النواب بقوافل مساعدات عديدة عند منفذ رفح كما زاروا قطاع غزة وكانوا ضمن ركاب قافلة الحرية التي قصفت فيها اسرائيل السفينة مرمرة وأسرت ركابها

The public campaign for lifting the blockad
03/05/2009

بناء رفح البرى

اطردوا سفير إسرائيل
اطردوا سفير أمريكا

• سحب مشروع قانون المحاكم الاقتصادية

سجلت الكتلة موقفا مشرفا يبين موضوعيتها حين قامت بسحب مشروع قانون المحاكم الاقتصادية الذي طالما نادت وبقوة بضرورة وسرعة مناقشته واقراره دعما للإقتصاد والاستثمار في مصر وبعد تسويف حكومي لأربع سنوات انتهت بأن قدمت الحكومة مشروعا متشابها بنسبة 95% من مشروع القانون الذي تقدمت به الكتلة وأردات الحكومة كالعادة أن ينسب لها إنجاز اقرار هذا القانون والذى جاء فيما يسمى بالبرنامج الانتخابي للرئيس

غير ان الكتلة فاجأت الجميع بإعلان سحبها لمشروع القانون استجابة لرأي الخبراء المتخصصين وكذا نادي قضاة مصر والذى أعلن ان هذا القانون يضر بالهيكل والنظام القضائي ويتعارض مع قانون السلطة القضائية ولا يحقق الهدف الذى اقر من أجله وأنه قانون استثنائي تماما كقانون المحاكم العسكرية واقترح بدلا منه انشاء دوائر اقتصادية متخصصة تتناسب مع الهيكل القضائي ولا تهدمه كذلك اوضحت الكتلة أن مشروع القانون المقدم من الحكومة إنما يجعل محاكم خاصة للأغنياء وليس لجميع الشعب حيث يجعل اللجوء لتلك المحاكم لمن تزيد ثروته او قضيته عن 5 مليون ج لذلك وبموضوعية شديدة سارعت الكتلة بسحب مشروعها ورفض مشروع القانون المقدم من الحكومة

• رفض مشروع قانون المرور .... أكثر من 2/1 مليون أسرة ستعاني من نتائجه

انسحب نواب الاخوان من الجلسة المسائية المخصصة أثناء مناقشة المادة 4 من مشروع قانون المرور بعد رفض رئيس المجلس اعادة المداولة فيها ... حيث رأي نواب الإخوان أن هذه المادة من الخطورة حيث ستؤثر علي عدد كبير من أصحاب السيارات وورش الميكانيكا والسمكرة والدوكو ... وكذا محلات وشركات قطع الغيار وخلافه !! وسيترتب علي ذلك أثار أجتماعية واقتصادية خطيرة ستؤثر علي ما يزيد عن 2/1 مليون اسرة نتيجة تكهين ما يزيد عن 170 الف سيارة

استغل نواب الأغلبية انسحاب نواب الاخوان واجهزوا بالموافقة علي قانون المرور كله خلال مايقرب من 30 دقيقة تقريبا

وتسائل النواب لمصلحة من تحويل هذا العدد الكبير من السيارات ألي خردة مرة واحدة ومن هم اصحاب المصلحة في استيراد اعداد كبيرة من السيارات الجديدة دفعة واحدة؟ وطالبت الكتلة بدلا من ايقاف تراخيص هذه السيارات تشديد اجراءات المتانة والسلامة

• أداء مميز في قانون الصحة النفسية

ساهمت الكتلة بشكل فعال في مناقشات قانون الصحة النفسية سواء في جلسات الإستماع التي أقيمت قبل مناقشة القانون أو أثناء مناقشته تحت القبة وقدمت الكتلة التعديلات المناسبة التي اتفقت عليها مع المختصين خاصة أن القانون مليء بالتفسيرات القانونية المعضلة والتي تتعارض مع نصوص قانون العقوبات وكذلك ضمان عدم اساءة استخدام القانون ولضمان عدم اضافة اعباء مالية علي المرضي

• معركة الحجاب ... نصرة للشريعة الإسلامية

لن تنسي مصر كلها الموقف المشهود الذي وقفه نواب الإخوان ضد الهجمة الشرسة على الحجاب والتي قادها وزير الثقافة .. واعتبر نواب الإخوان أن موقف الوزير انما هو بالونة إختبار لمدى تمسك نواب الإخوان بالشريعة الإسلامية ومدي تجاوب الشعب المصري معها ولهذا وبعد هذه المعركة الشرسة بين نواب الإخوان المناصرين للشريعة وبين من يعادون الشريعة و ثقافتها نعتقد أن من يتربصون بالشريعة الاسلامية أعادو التفكير مرات ومرات في مواقفهم وتأكدوا أن شعب مصر لن يقبل بغير الشريعة بديلا ولن يقبل أن يهاجم أحد شريعته أو ينال منها كائنا من كان !

• مناصرة قضايا العمال المتظاهرين أمام مجلس الشعب

مارست الكتلة دورا مشهودا في تأييد العمال الذين تظاهروا أمام المجلس واعتصموا علي رصيفه لأيام واسابيع عدة مؤيدين مطالبهم المشروعة في الحصول على حقوقهم التي اهدرتها الدولة عند الخصخصة أو إحتال اصحاب الأعمال لسلب حقوقهم
و لخبرة أعضاء الكتلة الذين لهم تاريخ نقابي مشرف وايضا مناصب قيادية في النقابات العمالية الدور البارز في نصرة قضايا زملائهم والحصول على مستحقاتهم المشروعة

. كشف نهب أموال الصناديق الخاصة

كشفت الكتلة عن وجود مبلغ 1272 مليار جنيه في الصناديق الخاصة أي تريليون و272 مليار ج ولآن المبلغ ضخم ومخيف فقد سألت الكتلة المسؤولين سؤال مباشر هل المبلغ حقيقي ام أن هناك خطأ مطبعي في كتابة الأرقام ؟ ولأن السؤال مباشر كان التجاهل وعدم الاجابة مباشرا وواضحا أيضا !!

وخطورة الأمر أن هذا المبلغ بهذا الحجم لا يتم ادراجه في الموازنة العامة للدولة وهذا يعتبر خداع للشعب ان لم يكن سرقة علي اعلي مستوي وهومبلغ ضخم جدا يبلغ 14 ضعف عجز الموازنة ويساوي 446% الايرادات العامة وتساءلت الكتلة أين تذهب هذه الأموال ولمن تصرف؟ وطالبت الكتلة برد واضح واقترحت أن تستخدم هذه الأموال لتحسين التعليم والخدمة الطبية المقدمة للمواطنين

. دعم الأزهر الشريف والمعاهد الأزهرية

طالبت الكتلة بحزم بضرورة دعم ميزانية الأزهر الشريف حيث انها لا تمثل شيئا بالنسبة لما يتم صرفه على بقية الجامعات كما طالبت الكتلة بضرورة استرداد الأوقاف الإسلامية للصرف منها على الدعوة والإرشاد تحت رعاية واشراف الأزهر

كما طالبت الكتلة بضرورة الإهتمام بالبعوث الاسلامية والوافدين للدراسة بالأزهر

• وقف بيع شركة سيد .. حماية للمواطن المصري

في استجواب مشهود عرضت فيه الكتلة خطورة بيع شركات الأدوية المصرية وفي مقدمتها شركة سيد للأدوية مما يعرض المواطن المصري لأعباء اقتصادية واجتماعية هائلة حيث ستتركه الحكومة نهبا لشركات الأدوية العالمية تتحكم في اسعار الأدوية كيفما شاءت ...

ونجحت الكتلة في جعل الحكومة تتراجع عن بيع شركة سيد وبقية الشركات حماية لحق المواطن في الحصول علي دواء سعره يتناسب مع دخله الضعيف

. رفض اهانة وتعذيب وقتل المواطنين بأقسام الشرطة وأماكن الإحتجاز

أهتم نواب الكتلة بأهمية شعور المواطن المصري بكرامته وضرورة أن يعامل معاملة أدمية كريمة أيا كانت تهمته ورفضت الكتلة بإصرار سياسة الداخلية في إهانة المواطنين وضربهم وتعذيبهم وقتلهم داخل أماكن الإحتجاز بالسجون والمعتقلات وأقسام الشرطة بل ووصل الأمر إلي إتخاذ تلك الوسائل والسياسات المرفوضة داخل

أول استجوابات لنواب الإخوان ضد «ممارسات الداخلية»

المصري اليوم ٦/١/٧ ص

البيوت وفي الشوارع وأمام المواطنين وتتطورت الأمور إلي أكثر من ذلك ووجدنا الضحايا من فئات جديدة مثل الأطفال والنساء دون خوف من قانون أو حتي وازع ديني . زرفض نواب الكتلة سياسة المجلس في مناقشة هذه الجرائم حيث تحولت المناقشات الي مصادمات بين النواب الرافضين لتلك السياسات المهينة للمواطنين ونواب الأغلبية خاصة من ضباط الشرطة السابقين المؤيدين لتلك السياسات المهينة ليس للمواطنين فقط بل للوطن كله للأسف الشديد .

«الإخوان» يطالبون الرئيس بتحمل المسؤولية الدستورية عن «التعذيب في أقسام الشرطة»

مذكرة من «إخوان البرلمان» حول
«مخالفات وتجاوزات» النائب العام

كل القضايا ذات الطابع السياسى مصيرها الحفظ
أو التجاهل وقضايا الرأى العام المتهم فيها مجنون أو مشعوذ

• تأشيرات الحج ... توزيعها بشفافية وعلانية لأبناء الشعب

إنتهج نواب الإخوان تقليدا غير مسبوق فقاموا بإجراء قرعة علنية على التأشيرات التي منحها رئيس الجمهورية للنواب وذلك لسنوات عديدة في الوقت الذي قام فيه غيرهم بالمتاجرة فيها بأشكال مختلفة وهذا تسبب في كشف فسادهم وكيفية تربحهم من مميزات موجهة بالأساس للشعب ويبدوا أن الحكومة شعرت بالورطة التي سببها لها نواب الإخوان فاستغلت مرض انفلونزا الخنازير والجدل المثار حول الحج وقتها ومنعت هذه التاشيرات بالكلية عن النواب !!!

• توزيع فرص العمل المتاحة بالقرعة العلنية

وبالمثل انتهج نواب الإخوان ذات النهج في توزيع فرص العمل المتاحه أمامهم كنواب لتوزيعها على ابناء دوائرهم بالقرعة العلنية بالاضافة بالطبع الي توفير فرص عمل أخري عديدة نتيجة سعيهم لدى الجهات الحكومية والخاصة للعديد من ابناء دوائرهم .

. كشف فضيحة رشاوي نواب الحزب الوطني من المال العام

كشف نواب الإخوان فضيحة الرشاوي التي تقاضاها نواب الحزب الوطني من المال العام للدولة لاتخاذ مواقف محددة تحت القبة أو لزيادة شعبية زائفة بين مواطنيهم بالمال العام في البداية كانت الرشاوي حوالي 40 الف ج تزايدت حتي وصلت الي مايقرب الي 300 الف ج . ودافع اساطين ورموز الحزب عن هذه الاتهامات ففي البداية زعموا أنها من اموال الحزب خالصة وللحزب أن يصرف أمواله كيفما شاء ثم لما ظهرت ادلة وبراهين جديدة برروا بأن هذه الأموال قدمت للأعضاء ضمن مشاريع قدموها بدراسات الجدوي الخاصة بها والتي تتفق مع الخطة الخمسية للدولة وكان من

بالوثائق ..الرشاوى التى يحصل عليها نواب الحزب الوطنى من الحكومة من أجل تمرير الموازنة العامة والقوانين

المضحكات المبكيات ان يكون تزويج ابناء أو أقارب النواب يتفق مع الخطة الخمسية وقدموا بها دراسات جدوي!! وطالب النواب بتحويل الموضوع الي الجهاز المركزي للمحاسبات للتحقيق في الموضوع وبيان من أين استولي نواب الوطني علي هذه الأموال غير أن أغلبية الحزب الوطني رفضت بالطبع وتم غلق باب المناقشة في الموضوع !!!

• تأييد حق الشعب في التظاهر للحصول علي حقوقه وللتعبير عن رأيه

أيدت الكتلة حق فئات الشعب المختلفة في التظاهر السلمي للتعبير عن مواقفه أو رأيه أو للضغط علي الحكومة من اجل الحقوق علي حقوقه المهدرة ووقفت الكتلة مع جميع المتظاهرين سواء امام المجلس أو امام مجلس الوزراء او في ميدان التحرير او غيرها من الوقفات الاحتجاجية سياسية كانت او فئوية اجتماعية ووقفت الكتلة بشدة وصلابة امام دعوات بعض نواب الحزب الوطني التي طالبت بضرب المتظاهرين بالرصاص الحي وفضحت مواقفهم المشبوهه تجاه ابناء الشعب

• سرقة المال العام في رمضان عن طريق الإعلانات

رفضت الكتلة ما تم الكشف عته من أن الحكومة اهدرت 65 مليون ج اعلانات خلال شهر رمضان فقط فقد انفقت وزارة المالية 30 مليون ج للترغيب في دفع الضرائب وانفقت وزارة النقل 12 مليون ج في الوقت الذي تحترق فيه القطارات بركابها وانفقت وزارة الاسكان 7 مليون ج في الوقت الذي يعيش فيه ملايين المصريين في القبور تحت الأرض

وانفقت وزارة الصحة 9 مليون ج في الوقت الذي انهارت فيخ الخدمة الطبية بالمستشفيات ونهب فيه العلاج علي نفقة الدولة ووزارة الأسرة والسكان انفقت 2 مليون ج بينما أطفال الشوارع يجوبون شوارع وحواري مصر دون رعاية ووزارة البترول انفقت 4 مليون ج وتشتكي من زيادة أعباء دعم المنتجات البترولية . أليست هذه الأموال ولي بها اصلاح مدارس مصر التي تشتكي كلها من سوء الأحوال خاصة دورات المياه !!! أليست دوروات المياه أولي من إعلانات التليفزيون؟؟

. ايقاف تحصيل رسوم اجبارية علي مرضي التأمين الصحي

نجحت الكتلة في ايقاف فرض رسوم اجبارية علي مرضي التأمين الصحي حيث تم فرض رسم 50 ج علي كل حالة جخول مستشفي ورسوم أخري باهظة علي التحاليل والأشعات التي يجريها المرضي . خاصة أن وزارة الصحة انفقت 9 مليون ج علي إعلانات خلال شهر رمضان كان أولي بها المرضي ..

. حماية اراض الدولة من حيتان واضعي اليد

نجح نواب الكتلة في منع تمرير تعديلات قانون المناقصات والمزايدات والتي كانت تخدم اشخاصا بعينهم من الكبار والذين وضعوا ايديهم علي مساحات شاسعة من اراضي الدولة وأكدوا أنهم لن يتركوا البلد لينهبها الكبار حيث ستتحول اراض الدولة المنهوبة بعد اقرار القانون الي قري سياحية مع ضياع حق الدولة والشعب فيها واوضح نواب الكتلة انه تم التلاعب في مشروع القانون وقواعده العامة وذلك بحذف كلمة صغار واضعي اليد وأكدوا ان هذا لن يحدث ابدا وبعد شد وجذب اعلن الدكتور سرور موافقة المجلس علي القانون بعد الاتفاق علي اضافة صغار واضعي اليد بالقانون مرة أخري

. ملف الأراضى والفساد الكبير ... انجازات ضخمة للكتلة في محاربة الفساد

قام نواب كتلة الأخوان بتبني ملف الاستيلاء على أراضى الدولة فقدموا أكثر من20 استجواب تم مناقشة 5 استجوابات منهم وأكثر من 200 طلب احاطة وبيان عاجل وسؤال وغير ذلك من الأدوات الرقابية

والمعلوم أن مافيا ولوبى الفساد في أكثر من 13 وزارة و12 هيئة مسئولة عن إدارة ملف أراضى الدولة قامت بالنهب المنظم لاراضى الدولة لحساب فئة قليلة من كبار رجال الدولة والحزب الوطني ورجال الاعمال فقامت بتخصيص مساحات شاسعة من الاراضى ولأن قرار التخصيص يعتبر سند للملكية فيتم على اساسه اقتراض المليارات من البنوك فتضيع الاراضى ويتم نهب ودائع المواطنين في عملية نهب مزدوجة غير مسبوقة .

المعروف أن القرارات الوزارية الإدارية وحتى بعض التشريعات كانت تؤصل هذا الفساد ويتم تقنين أوضاع المخالفين وواضعي اليد والناهبين للاراضى ويتم انشاء شركات وهمية وبيع مئات الآلاف من الافدنة بقيمة من 50جنيه للفدان الى 200 جنيه وبعد ذلك يتم تسقيعها وتغير نشاطها وبيعها بالمتر ثم تقوم لجنة فض المنازعات بمجلس الوزراء بتوفيق اوضاع هؤلاء اللصوص والتستر عليهم .

ومن الإنجازات التى تحققت

1. التصدي بقوة لبيع أراضى سيناء لليهود وعملائهم مثل قضية سياج فى ارض طابا والتي تم بيع 650الف متر مربع فى طابا على بعد 8كم من ايلات بقيمة 1.5 جنيه للمتر

لوجيه سياج ومعه شركة لوميرليميتد هيلزنجلر الاسرائيلية ... وتم الانتهاء من الفضيحة بتعويض قدره 60 مليون دولار

2. التصدي بقوة لبيع 1000 وحدة سكنية في قرية كورال باى يشرم الشيخ لمستثمرين أجانب من اصل يهودي والمتهم فيها 11 مصريا منهم لواء شرطة سابق مساعد وزير الدخلية فى جنوب سيناء ومعه امين محكمة الاسماعيلية والباقى محامين حيث قاموا بعمل محررات مزوره وتم توثيقها بالشهر العقاري واعتمادها من الخارجية ومن السفارات الأجنبية ... وتم إيقاف هذا العبث ووقف هذا البيع والطعن على هذه المحررات وإلقاء القبض على المتهمين

3. تم مواجهة مافيا الفساد فى اراضى العياط 26الف فدان بقيمة 200جنيه للفدان والذى قام به احد نواب الحزب الوطنى عن سوهاج وسانده عدد من كبار رجال الدولة والحزب الحاكم من اسم الشركة المصرية الكويتيه للاستصلاح الزراعى والذى قامت بتغير المسمى وطرح الارض كاسهم فى بورصة الكويت بقيمة 1000جنيه للمتر فى صفقة تزيد عن 100 مليار جنيه بخلاف نهب الآثار والمحاجر فى هذه المنطقة .
4. والغريب أن الحكومة عرضت على الشركة 14 ألف فدان أخرى لتصل الى 40 ألف فدان وإنشاء مدينة مبارك المليونية ثم عرضت عليها 54 الف فدان فى سوهاج للاستثمار فى ظل شبكة من الفساد والمحسوبية ارسلت الكتلة مذكرة بالمستندات لرئيس الجمهورية الذي ارسل خاطب وزير الزراعة لمراجعة الوضع والحفاظ على حق الدولة والان الشركة مستعدة لدفع 30 مليار جنيه فرق سعر ل26 الف فدان بارض العياط هذه هى المعركة الكبرى التى ماتزال مستمرة

5. تم كشف الاستيلاء على أراضى الدولة فى طريق مصر – أسكندرية الصحراوي وتغيير الأنشطة وتحويلها إلى منتجعات وملاعب جولف وبحيرات صناعية وحمامات سباحة واكثر من 3 الاف بحيرة صناعية والاستيلاء على حزام الآمان والخاص بالمياه الجوفية والمحرم فيه البيع وهناك اكثر من 60 الف فدان قامت شركة رجوخ ببيعها فى حزام الآمان لكبار رجال الدولة والحزب وبعض الوزراء فى طريق مصر اسكندرية وتم تغيير نشاطها وتسقيعها بالاضافة الى عشرات الآلاف من الأفدنة الأخرى , وبعد كشف نواب الكتلة لهذا الفساد تقوم الحكومة الآن بمراجعة عقود هذه الاراضى وتحصيل الفوارق وازالة بعض المخالفات

6. تم كشف إهدار المال العام فى قرية آمون والتى قامت شركة مصر اسوان ببيعها الى شركة بالم هيلز (المغربى - منصور) بقيمة 80 جنية فى م2 فى اجمل بقعة فى النيل فى اسوان ....وتدخل رئيس الجمهورية بعد أن فاحت رائحة الفساد وأزكمت الأنوف ورفض البيع واعاد طرحها بحق الانتفاع وكذلك ارض التحرير والتى تم البيع المتر بعشرة آلاف جنية فى قلب التحرير لشركة اكور الفرنسية فى اهدار خطير للمال العام

ونفس الشىء بالنسبة للقاهرة الجديدة والتي يتم فيها الاستيلاء على عشرات الآلاف من الأفدنة بقيمة متدنية للغاية حيث تم البيع لشركة بالم هيلز مساحة مليون م2 فى القاهرة الجديدة بقيمة 250 لمتر فى حين ان المتر لايقل عن 5000 جنية فى اضاعة اكثر من 5 مليارات جنية على الدولة والشعب المصرى

7. وقد تصدت الكتلة ايضا الى بيع اراضى شركات قطاع الاعمال واراضى الصناعة والاستثمار والتنمية السياحية واراضى المحافظات ووزارة الاوقاف ووزارة المالية والتنمية العمرانية والتنمية الزراعية وكذلك المجتمعات العمرانية الجديدة مثل العاشر من رمضان والصالحية الجديدة والعبور وغير ذلك ....

8. تصدت الكتلة ايضاً للفساد الحاصل فى مشروعات القومية الكبيرة مثل جنوب غرب السويس والتى تم اعطاء 4 من كبار رجال الحزب الوطنى والحكومة مساحات شاسعة من الاراضى تقترب من 100 مليون م2 بقيمة اقل من 5 جنية للمتر

9. وكذلك الامر فى مدينتى والتى تم بيع 33 مليون م2 مقابل 7% من الإنشاءات فى عقد فضيحة حيث تم توصيل المرافق الى مدينتى على حساب الدولة واعطاء هذه المساحة الكبيرة بتسهيلات غير مسبوقة ....وبعد الضغط المتواصل من نواب الإخوان تم التحفظ على عقد مدينتي ويعاد الآن مراجعته

10. وكذلك الامر بالنسبة لمدينة الفاتح فى القاهرة الجديدة 6000 آلاف فدان بقيمة المتر 600 جنية يسدد على خمسة سنوات والتى اكدت فتوى مجلس الدولة بطلان عقدها

11. وكذلك الأمر شرق العوينات وتوشكى ومحافظة البحيرة ....والطرق والسواحل والشواطىء التى تم تقسيمها وتوزيعها على حيتان الفساد والعجيب ان جزء كبير من حصيلة البيع يتم صرفة كحوافز للبيع

12. قامت لجنة فض المنازعات في مجلس الوزارء فى 2006 بتحديد مبلغ 2000 (الفين جنية) لكل فدان حتى يوفق اوضاعة بعد مخالفة شروط العقد وتغيير النشاط فى فساد عريض واهدار خطير للمال العام وبعد استجواب الكتلة وفضح ممارسات الحكومة تم رفع توفيق الاوضاع الى 100 الف جنية للفدان

وبعد فهذه بعض انجازات كتلة الاخوان المسلمين فى ملف مهم من ملفات الفساد الكبير وهو ملف الاستيلاء على اراضى الدولة ,,, وما زال الملف مفتوحا يتضخم يوما بعد يوم مضيفا مزيد من الفضائح مزيد من الفساد والتي تتطلب جهودا جبارة لمكافحتها ووقف تغولها علي ثروات الوطن وثروات الأجيال القادمة ....

. المطالبة بأجور تتناسب مع ارتفاع الأسعار

طالبت الكتلة بضرورة رفهع مستوي الأجور بما يتناسب مع الغلاء والتضخم وعلاج الفارق الهائل في مستوي الدخول بين الموظفين حيث يتاقضي البعض الملايين بينما يتقاضي آخرون ملاليم بما يتنافي مع العدالة الإجتماعية ويهدد السلام الإجتماعي

ونتيجة لذلك وافق المجلس علي تشكيل لجنة لدراسة الموضوع من جميع جوانبه !!!

- **من أقوال جودت الملط** { رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات } **تحت القبة**

أشرت الي 22 سلبية لكن للأسف الحكومة لم ترد علي الملاحظات والسلبيات !!

- **وقلت ان نتيجة معاملاتنا مع 21 دولة عربية عجز بلغ 514 مليون دولار وأن تعاملنا مع 43 دولة افريقية يمثل 1% من حجم التبادل التجاري – نعم والله العظيم 1% , ولم أتلق رد وشرحت تأخر ترتيب مصر في العديد من المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالاستثمار وانني محرج أن أقول الدول العربية التي سبقتنا**
- **سيادة الرئيس , انني أعجب أن الحكومة تأخذ هذا التقرير وتنقل منه الفقرة التي في صالحها وتغفل الفقرة التي ليست في صالحها في نفس الصفحة**
- **وعندما قلت ان بعض التجار لجأ الي سياسة تعطيش السوق , لم يرد أحد**
- **وعندما قلت ان أغلب المواطنين بما فيهم الطبقة الوسطي التي ننتمي اليها لم يعودو قادرين علي مواجهة ارتفاع الأسعار , لم يرد أحد**

- وقلت عن اغراق الأسواق بالسلع المغشوشة ومحرج أن أقول- حتي الدواء - وانتشار التسيب والخلل في المحليات والفساد خاصة في قطاع الاسكان لم يرد علي أحد ,

- **الذي وصلني : ياجودت الملط انقل هذه السلبيات الي خانة الايجابيات !!!**

- أما عن الملاحظات التي ردت عليها الحكومة فهي دغدغة للعواطف , ولكن مشروعات دون دراسة لا تمهيدية ولا تصميمية

- أشرت الي استمرار ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 15.8 مليار دولار دولار وليس جنيه فماذا كان رد الحكومة ؟ قالوا : نحن والحمد لله حققنا وفرا في ميزان المدفوعات ! أقول لا ياسيدي ميزان المدفوعات شئ والميزان التجاري السلعي شئ آخر فالأخير هو المؤشر الحقيقي علي القدرات الانتاجية الحقيقية لأي دولة ومدي قدرتها الذاتية علي اسنيفاء احتياجتها السلعية

- أشار تقرير الجهاز الي تدفقات استثمار المصريين استثمار مباشر واستثمار في محفظة الأوراق المالية الي خارج البلاد للعام الثاني علي التوالي حتي بلغت في عام واحد 1093 مليون دولار فهل هذه حسنة ! مالذي حدث في البورصة الأجانب طلعوا الفلوس وزادوا عليها 936.7 مليون دولار وعندما نقول ان هذه حسنات يصبح هذا محل نظر

- أرسلت الى مجلسكم أكثر من عشرة تقارير في موضوع واحد وهوالخدمات الصحية والخدمات التعليمية وبها العديد من السلبيات وأنا أربأ أن أنزل لأن السلبيات قاسية جدا , رد بعض الوزراء : اننا نعمل علي التطوير! أنا سعيد بهذا , أما الرد بانه لاتوجد سلبيات وأن الحكومة – ماشاء الله – كل المسائل مزهرة وحلوة , والمسائل لبن حليب قشطة , فهل هذا الكلام في صالح الحكومة ؟!

- جئت لأتكلم عن عناوين فقط انما لو أردت التفاصيل فاني أرسلت 30 تقرير في 30 ألف صفحة فاستضيفوني لمدة اسبوع اقامة كاملة

- تم سب الجهاز ومن حقي أن أدافع عن الجهاز وسمعته و د يوسف بطرس خرج عن الرد الموضوعي وتم توجيه سباب وقذف الى رئيس الجهاز !!! يطالبني وزير المالية بأن أعطي أمثلة , أعطي أمثلة على ماذا؟! !! على ارتفاع الأسعار !!!على تعطيش السوق !!! على فساد المحليات !!! ليرجع الوزير الى 150 تقرير سنويا لا أستطيع أن ألخص 30 ألف صفحة في ساعة .

هذه صرخات بحقائق عن الفساد في مجالات عديدة من اكبر مسئول عن جهاز المتابعة والرقابة في مصر يعلنها تحت القبة !! فما هو رد فعلك ؟

آآآآهه ياوطني ,,,,,,, ,,,,,, نـهبوك ولم يرحموك !!!

تعالوا جميعا ننقذ وطننا من السلب والنهب ..
نحرره من التخلف والفساد
نحرره من الفاسدين وأصحاب المصالح
لضمان مستقبل افضل لنا ولأولادنا
فعلى كل منا دور بل واجب عليه أن يؤديه

فابحث عن دورك في الإصلاح والتغيير لتؤديه

للمزيد من أخبار الكتلة وانجازاتها على كل المستويات ندعوك لزيارة

" الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين "

www.nowabikhwan.com

كما تستطيع ان تتعرف على أداء كل نائب بالدخول إلى صفحته بالموقع
وتستطيع ان تتواصل ايضا مع من تختاره من النواب
كما يمكن ايضا أن تطلع على كلمات النواب بالمجلس ومؤشرات لأدائهم
بزيارة
موقع مجلس الشعب المصري " www.parlman.com"
تشرفنا زيارتكم

الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بمجلس الشعب المصري
2005
2010
د/ محمد بديع
المرشد العام
للإخوان المسلمين
أ/ مهدي عاكف
المرشد السابق
للإخوان المسلمين
عدسة
صلاح المغاير
الله أكبر
ولله الحمد
وأعدوا